

المواكبة الرقمية للمرافق العمومية تُجسد مبدأ القابلية للتطور والتغيير
-الإدارة الضريبية الرقمية والمكلف بالضريبة نموذجا-

**The digital accompaniment of public utilities embodies
the principle of susceptibility to development and change
-Digital tax administration and the taxpayer as a model-**

بن صديق زوبيدة⁽¹⁾ أكرور ميريام⁽²⁾

⁽¹⁾ جامعة الجزائر 1

a.benseddik@univ-alger.dz

⁽²⁾ جامعة الجزائر 1

myrak2007@yahoo.dz

تاريخ النشر:
2022/10/10

تاريخ القبول:
2022/06/11

تاريخ الارسال:
2022/01/11

الملخص:

تتلخص هذه الدراسة في تبيان آثار الرقمنة على المرفق العمومي بصفة عامة وعلى طرفي العلاقة الضريبية بصفة خاصة، كونها تركز أحد المبادئ الأساسية المتصلة بضمان سير المرفق العمومي باضطراب واستمرار، هذا الاستمرار الذي توجب أن يواكب التغيرات الحاصلة على المستوى الدولي وبالتحديد التطور التكنولوجي والثورة الرقمية في تسيير الإدارات العمومية وفي جميع القطاعات، حيث أصبحت هذه الأخير مؤشرا لقياس الأداء الإداري وتنافسية الخدمات العمومية و قد سعت إليه الإدارة الضريبية من خلال تبني إصلاح ضريبي شام يعتمد على التنقل الآلي للبيانات وتأمين تخزينها وتسيير الاجراءات الإدارية على المكلف بالضريبة وهو الأمر الذي يعود إيجابا بلا شك على الحصيلة الضريبية.

الكلمات المفتاحية:

المرفق العام-الإدارة الضريبية – المكلف بالضريبة -الاصلاحات - الرقمنة.

Abstract:

This study summarizes the effects of digitization on public utilities, especially on both sides of the tax relationship because it enshrines one of the basic principles related to ensuring the consistent

performance of the public service. This continuity, which had to keep pace with the changes taking place at the international level, in particular the technological development and the digital revolution in the management of public administrations.

The tax administration has sought it by adopting a comprehensive tax reform that depends on the real-time movement of data, securing its storage, and facilitating administrative procedures for the taxpayer.

.key words:

Public service -Tax administration – Tax payer- Reforms- Digitization

مقدمة:

تُدعم وتُسرع الإنجازات الرقمية أهداف التنمية المستدامة وبالفعل علاماتها واعدة وظاهرة من خلال قوة الثورة الرقمية وقدرتها على الدفع بالخدمات من أجل الاستدامة. إن تغيير الطريقة التي تستخدمها الإدارات في التعامل مع مرتفقيها، وإضفاء الطابع الديمقراطي إلى لوصولهم إلى الخدمات أمر ضروري لتحفيز التنمية على نطاق أوسع وذلك ما يعبر عنه بالتنمية الإدارية في الدراسات الحديثة المتضمنة إيماننا باهتمام الدولة والمواطن على حد السواء بأهمية إحداث التنمية التي يكون المستفاد الأول منها هم مواطنو الدولة¹.

لكن يمكن للتكنولوجيات أيضاً أن تواجه بعض المشاكل والعراقيل في تطبيقها ولو اتخذت في سبيل انجاح استراتيجيات الدولة في تعميم الرقمنة كل التدابير الضرورية على مستوى كل الإدارات العمومية، لأن سبب ذلك راجع إلى بعض النقائص التي لا تزال تواجه هذا المشروع التي طالما أنه لا يزال في مرحلة الاستهلال.

مبدأ قدرة المرفق العام على التطور والمواكبة وفقاً لاحتياجات المصلحة العامة عزز بالنصوص القانونية التي منحت السلطة الإدارية الحق في تعديل النظام الذي يحكم الخدمات العامة وفقاً لما يتناسب مع المستجدات والتطورات التي تؤثر على الأنشطة المختلفة للإدارات، حيث لا يجوز الاحتجاج لا للمرتفقين ولا للموظفي الإدارات العمومية عن التعديلات المدخلة في أنظمة التسيير وتقديم الخدمات أو المطالبة

¹ طالة لامية، الإدارة الإلكترونية ودورها في تحقيق التنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 02، جامعة البليدة 2، 2020، ص 181.

باستمرار خدمات عامة بطريقة معينة. من خلال هذه الورقة البحثية سنعتمد في الإجابة عن الاشكالية المتمثلة في ماهية أثر الرقمنة على المرفق العمومي بصفة عامة وعلى أطراف العلاقة الضريبية على وجه التحديد؟ بدراسة أثر الرقمنة على إدارة المرفق العام (أولا) وتبيان تجليات الرقمنة ومعوقات تطبيقها على هذا الأخير، ثم أثرها على طرفي العلاقة الضريبية (ثانيا) من خلال البحث في انعكاس الرقمنة على المكلف بالضريبة من جهة والإدارة الضريبية من جهة أخرى.

المبحث الأول: أثر الرقمنة على إدارة المرفق العام

الرقمنة مصطلح حديث وافق التطورات العالمية للنظم المعلوماتية وهي تلك التعاملات التي يتكفل الحاسوب بتسييرها وتخزينها من خلال الإمداد المعلوماتي للأفراد بمعنى كل تلك المعطيات المدخلة من طرفهم إلى الحاسوب، إن طريقة إدارة المرفق العام تطورت من الإدارة الكلاسيكية إلى الإدارة الإلكترونية "Electronic administration" وهو الموضوع الذي حضي بالعديد من الدراسات والأبحاث والمقتنيات وشغل اهتمام الكثير من الباحثين، لذلك ومن خلال هذا المبحث سنهم بدراسة ما تتطلبه عملية الكشف عن آثار التقنيات الحديثة للتكنولوجيا على تسيير المرفق العمومي وتقديم الخدمات للمرتفقين وعرض بعض الصعوبات التي من شأنها عرقلة هذا التحديث والتطور الحاصل على مستوى الإدارة.

المطلب الأول: تجليات الرقمنة على ترشيد الخدمة العمومية

تُندئ الدولة المرافق العمومية باعتبارها أدوات مؤسساتية وقنوات لتقديم الخدمات للمواطنين¹، وغالبا ما اعتمد فقهاء القانون الإداري في تعريف المرفق العام على المعيار العضوي الذي يتخذ من الأجهزة والمؤسسات القائمة بالخدمة منطلقا لهذا التعريف ثم يضيف الفقه معيارا ثانيا هو المعيار الموضوعي والذي يؤسس على النشاط الممارس وتلك الخدمات التي تقدمها هذه الأجهزة والمؤسسات بغرض اشباع الحاجيات

¹ بن عياش أسية وأوكيل محمد أمين، رقمنة المرفق العام كآلية لترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة المعالم للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد2، المركز الجامعي تندوف، 2020،

العامة للمواطن¹، وقد يعتمد كلا المعيارين في ذلك وهو ما يطلق عليه المعيار المختلط، إلا أن الأمر لم يعد يقتصر على ذلك بل أصبح تعريف المرفق العام أكثر توسعا وهو ما يصعب عملية الاتفاق على تعريف قارله، ومردنا في ذلك رأي الفقيه "Truchet" الذي يلاحظ أن "غياب تعريف دقيق لمفهوم ما يكون عادة بمثابة دليل على أنه محل تطور مستمر" ليضيف الفقيه "Waline" الذي يقول: "قد يسهل جمع الزئبق السائل من المحرار القديم المكسر في حين يصعب إعطاء تعريف واضح ودقيق لمفهوم المرفق العام"². نسجل من خلال ما ذكر أن تعريف المرفق العام ليس بالتعريف الجامد المطلق بل إنه شديد التأثر بالمتغيرات ذات العلاقة بالتطور الذي يعيشه العالم ككل وطالما أن موضوع هذه الورقة البحثية مرتبط بأثر التقدم التكنولوجي على تأدية الخدمات العمومية فلا بدّ من حصر مضمون الورقة في المعيار الثاني لتعريف المرفق العمومي ألا وهو المعيار الموضوعي أو معيار النشاط كما هو متعارف عليه في القانون الإداري، إن ضمان سير المرفق العام مرتبط أشد الارتباط بل يركز على مبادئ أساسية تعود مرجعيتها إلى الفقيه "louis Rolland"، وقد استقر الفقه والقضاء الإداري خلال القرن العشرين على حصر هذه المبادئ في ثلاثة مبادئ أساسية تتمثل في: دوام سير المرفق العام بانتظام واطراد، ومبدأ المساواة بين المرتفقين، وكذا قابلية المرفق العام للتغير والتطور في أي وقت³، وقد وفق الأستاذ "الطماوي" حين أدمج في تعريف المرفق العام أحد هذه المبادئ الأساسية حين عرفه بأنه: "مشروع يعمل باضطراد وانتظام تحت إشراف رجال الحكومة بقصد خدمة عامة للجُمهور، مع خضوعه لنظام معين"⁴. إن الاضطراد والاستمرار في تقديم الخدمات إذن يستوجب الاستجابة لما تفرضه

¹ Gilles J. GUGLIELMI, une introduction au droit du service public, Collection « Exhumation d'épuisés », l'université Panthéon-Assas, 1994, p8-9.

² بن منصور عبد الكريم، نظرة مفاهيمية للمرفق العام في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، العدد 9، المركز الجامعي تندوف، 2016، ص 169.

³ مراد لمين، أثر الإدارة الالكترونية على مبادئ سير المرفق العام، مداخلة مقدمة بالمؤتمر العلمي الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الالكتروني واقع - تحديات - آفاق، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، أيام 26 - 27 نوفمبر 2018، ص3.

⁴ سليمان محمد الطماوي، مبادئ القانون الإداري، دراسة مقارنة، الكتاب الثاني، نظرية المرفق العام وعمال الإدارة، دار الفكر العربي، الطبعة العاشرة، القاهرة 1979، ص 25.

التكنولوجيا الحديثة وبالتالي المرور من تقديم الخدمات بصفة تقليدية إلى طريقة عصرية تتطلب استعمال الوسائل التكنولوجية وهو ما يعتبر انتقالاً من الخدمات الكلاسيكية إلى الخدمات الرقمية، لحد أنه فيه من الدراسات من دعت إلى اعتماد المعيار الرقمي ضمن المعايير المعتمدة في تعريف المرفق العام كذاك المقدم على أنه: "مجموع الأنشطة الحكومية التي تعتمد على الإنترنت والاتصالات الالكترونية عبر جميع طبقات ومستويات الحكومة لتقديم جميع الخدمات والمعاملات للأفراد، والحصول على المعلومات في شتى المجالات بيسر وبسهولة"، من هنا يظهر التحول إلى المرفق الالكتروني الذي يشمل "التبادل غير مادي للبيانات الرقمية بين المرفق العمومي والجمهور"¹.

يحتّم إذن النهوض بالتنمية في أي دولة انتهاج التسيير الالكتروني للمرافق العمومية والذي يبنى من الأساس على الاستغلال الأمثل للمورد البشري والطاقات الفكرية التي تدير بدورها مجموعة الوسائل الالكترونية من خلال استعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال، ومنه يعد ذلك تحولاً نمطياً للإدارة وتسيير المرافق العمومية. إن حسن انتقاء العناصر البشرية وتوظيفها ممن يملكون من الخبرات والمهارات والمعرفة التي تؤهلهم لاستخدام وسائل التكنولوجيا له بالغ الأثر على تقديم الخدمات للمرتفقين وتيسيرها لهم على مدار الأربعة والعشرين (24) ساعة وذلك ما يعكس مبدأ سير المرفق العام باضطراد وانتظام، حيث لا يكون ذلك إلا من خلال التخطيط الذي تكمن أهميته وفعالته في تحقيق الأهداف المسطرة للمرفق العام، وبالتالي يعد وسيلة لبلوغ الهدف المسطر من طرف المرفق ولأن الاختيار الأمثل للموارد البشرية لن يكون محل صدفة وجب الحرص على تكوين سليم ودقيق، إن الجهود الإدارية التي يقدمها مستخدمي الإدارة في القطاع العام أو الخاص من موظفين وعمال يتضمن تبادل المعلومات وتقديم الخدمات للمواطنين وللمؤسسات على حدّ السواء بسرعة عالية عبر أجهزة الكمبيوتر وشبكات الانترنت يجسد حقيقة النمط العصري لإدارة المرافق العمومية أو-أكثر دقة-الإدارة الالكترونية التي يركز تعريفها على الوسائل التكنولوجية

¹ عتيقة معاوي، تطور مفهوم المرفق العمومي في ظل تحول دور الدولة، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 6، العدد 1، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2020، ص 53.

في الإدارة. إن "ميكنة الإدارة"¹ هو المصطلح الأكثر رواجاً كونه يعد الأسلوب الصحيح الذي حقق نجاحاً في انتظام الإدارة من خلال اعتماد العالم الافتراضي حيث يتحول العمل الإداري البشري إلى عمل على الماكينات من حواسيب "computer" وبرامج "software" ومواقع إلكترونية "websites" ومركز البيانات "data center"، هذا ما يظهر من خلال التعريف التالي: "إن الإدارة الإلكترونية هي - بشكل أو بآخر- عملية مُعقدة يتم فيها تحويل الأعمال الإدارية التقليدية العاجزة عن إرضاء المواطن إلى أعمال إدارية إلكترونية تنفذ بشكل سريع ودقيق"². يتجلى لنا مما سبق من خلال التعاريف المقدمة مظاهر انعكاس تطبيقات رقمنة المرفق العمومي ومن أهمها:

- استعمال تكنولوجيا المعلومات: وهي التكنولوجيا التي توجد بين نظم الحواسيب مع الربط عبر وسائل الاتصال، بغية نقل المعلومات المختلفة والبيانات. - غياب الوثائق والملفات الورقية وحلول الوثائق والملفات الإلكترونية محلها: وهي عبارة عن معطيات متواجدة على وعاء ممغنط، حسب القواعد والميكانيزمات التي تؤمن التخزين، المعالجة، العرض ثم بث المعلومات، وهذا الأمر يتيح اجتناب التراكم الورقي على مستوى الإدارات وكل المرافق العمومية ويضمن في الوقت نفسه حمايتها من التلف.

- اختصار الزمان والمكان في تقديم الخدمات بشكل أفضل وأسرع: حيث يسمح ذلك بتخفيف تكاليف التنقل على المرتفقين وتمكينهم من مباشرة المراسلات الإلكترونية عن طريق البريد الإلكتروني الذي يضمن لهم الحصول على الوثائق المطلوبة لإتمام إجراءات إدارية معينة أو الحصول عليها من إحدى الإدارات. - تحسين الخدمة العمومية ومعالجة مشكل تعثر الخدمات المقدمة من طرف الإدارة العمومية بسبب الضغوط على مستوى المصالح والشبابيك والمكاتب.

¹ عيدوني كافية وبن حجوبة حميد، الإدارة الإلكترونية في العالم العربي وسبل تطبيقها - واقع وأفاق - مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد 2، جامعة عباس لغرور، خنشلة، 2017، ص 220.

² يتوجي سامية، أطر رقمنة الإدارة العمومية في مشروع الجزائر الإلكترونية 2013، مجلة معارف " قسم العلوم القانونية"، المجلد 10، العدد 18، جامعة البويرة، 2015، ص 207.

-تحقيق مبدأ الديمقراطية التشاركية وتقريب الإدارة من المواطن: ويكون ذلك عن طريق تعزيز الجانب الإعلاني والإتصالي بالمواطن كالإعلام حول بالشروط التنظيمية الضرورية للاستفادة من بعض الخدمات، وبوسائل توجيه المواطن على مستوى بعض الهيئات، بذل وجود وسائل تقليدية غير حديثة التي تؤدي إلى غياب الاتصال الذي يثمن مجهود الإدارة، فيما يخص خدمات المرفق¹.

-الاستجابة لمتطلبات التطور التكنولوجي العالمي ومواكبة التحول الرقمي: حيث أصبح ضرورة ملحة لا غنى عنها ودليل ذلك أن كل الجهات الرسمية وحتى القطاع الخاص أضغى يعنى بالتكنولوجيا الحديثة لخدمة المواطن، ولا بد من مواكبة التقدم التكنولوجي وتطورات العصر وخاصة في مجال البنية التحتية الرقمية ووسائلها، وقد أثبتت الأزمة الصحية العالمية بانتشار فيروس "covid19"، من خلال تلك القواعد التنظيمية لسلوك الأفراد وضبطها لحركات تنقلهم ومسائل اجتماعاتهم ونماذج عملهم وارتحالهم وضرورة الابتعاد عن كل تجمع وتجمهر حيث يظهر هذا جلياً، في الإجراءات التي اتخذها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي الذي استحدث منصات إلكترونية وهو ما فرض حتمية "التعليم الإلكتروني" وقد انجر من وراء ذلك "التسجيل الإلكتروني" و "نظام بروقريس"، "النشر الرقمي"²، وبالتالي أضحيننا نتوسع وننتشر ونتعلم ونعمل عن بُعد، الأمر الذي بات ضرورة وطنية استطعنا من خلاله تحويل الأزمات إلى تحديات.

-تحقيق التنمية المستدامة: من خلال إعادة النظر في المسائل التي تشغل عدة قطاعات والتي أصبحت تحتاج إلى عصنة وتطوير استراتيجياتها على النحو الذي

¹ فوزية صادقي، واقع رقمنة الجماعات المحلية الجزائرية وتحديات تحسين الخدمة العمومية في ظل الثورة التكنولوجية وتأثيرات التحول الرقمي العالمي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 7، العدد 3، جامعة أم البواقي، 2020، ص20.

² بوراس لطيفة، الرقمنة في الجامعة بين التغيير الجذري والتكيف الحتمي، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والاقتصادية، المجلد 57، العدد الخاص، جامعة الجزائر 1، 2020، ص115.
-انظر أيضاً: سلمى بشاري، تطوير الرقمنة في الجزائر كآلية لمرحلة ما بعد جائحة كورونا (كوفيد 19)، Les Cahiers du Cread، المجلد 36، العدد3، مركز بحوث الاقتصاد التطبيقي للتنمية، 2020، ص580.

يتناسب مع المعطيات الحديثة التي باتت تفرضها التكنولوجيا الذكية¹. وقد بادرت الجزائر إلى مكنته إدارتها من خلال اعتماد "مشروع الجزائر الإلكترونية 2013" الذي يعد من المشاريع الكبرى التي قامت وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال بإعدادها بداية من عام 2008 في إطار تشاوري مع الهيئات والدوائر الوزارية وكذا المتعاملين العموميين والخواص الناشطين في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال².

المطلب الثاني: معوقات اعتماد الرقمنة في إدارة المرفق العام

رغم ما تحمله الرقمنة من إيجابيات في المجال الإداري إلا أن عملية تطبيقها تجابه تحديات عدّة وعلى العموم يمكن التعرض إلى أهمها وهي كالآتي:

-المعوقات البشرية: إن التشبث بنمط الإدارة البيروقراطية الناتج عن تخوف الموظفين من عدم التأقلم بالأسلوب الإلكتروني في التسيير وعدم قدرتهم على التجاوب مع هذا النمط الجديد يعرقل فعلا التماشي مع التطور الرقمي للمرافق العمومية، ولعل ضرورة التكيف مع هذا الواقع يتطلب الاجتهاد وضرورة التكوين المستمر في هذا المجال فيجدها الموظف أكثر ارهاقا وبذلا لطاقة وميزانية إضافية لذلك-كما هو الحال في تحمل الموظف على حسابه الخاص التكوين في اللغات-، خصوصا ما لم تعتمد الدولة تكوينات خاصة لكل قطاع ودورات تدريبية تشمل أساليب التعامل الإلكتروني، تتحمل هذه الأخيرة تكاليفه³، بل وتوفر للمتكوين الظروف الملائمة للتكوين.

-المعوقات التشريعية: نعلم جميعا أن القاعدة القانونية تنظم سلوك الأشخاص في المجتمع ولذلك يجب توفر النصوص القانونية المنظمة لاعتماد الإدارة الإلكترونية للمرافق العمومية، يكون أولها تحديد الإطار القانوني المنظم لهذا التحول

¹ رياض بركات، مكانة التعليم الإلكتروني في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، مداخلة مقدمة إثر فعاليات الملتقى الدولي الافتراضي حول الرقمنة، كية الحقوق والعلوم السياسية بودواو، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، بتاريخ 21 و22 فبراير 2021، ص127.

² عزوز سعيدة و نسيمه مقبل، عصرنة المرافق العمومية في الجزائر-لإدارة الإلكترونية في البلدية نموذجاً-المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد08، العدد1، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2018، ص149.

³ انظر: القانون رقم 08 - 04 المؤرخ في 15 محرم 1429 الموافق لـ 23 جانفي 2008 المتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية، ج ر عدد4، بتاريخ 27 جانفي. ينظم هذا القانون في مادتيه 02 و 04 التكوين واكتساب المعارف في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وإدماجه في المحيط التربوي.

لينسحب بعدها إلى كل القطاعات المعنية بالتحول، ثم إعداد وإقرار النصوص التنظيمية التي تشرح مجال تطبيقها والمحددة لقواعد ضماناتها دون نسيان الأحكام المجرمة للجرائم الإدارية¹. ونسجل في هذا الشأن مساعي الجزائر في مجال التشريع المنظم للإدارة الإلكترونية على غرار القانون رقم 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة²، القانون رقم 04-15 المحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين³، القانون رقم 05-18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية⁴، القانون رقم 04-18 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية⁵، القانون رقم 07-18 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال المعطيات ذات الطابع الشخصي⁶، ولا تزال المنظومة القانونية الجزائرية بحاجة مستمرة للقوانين لكي تشمل كل القطاعات بل يجب على المشرع الجزائري أن يوافقها بالتعديلات التي تفرضها التغيرات وسرعة التحولات الرقمية خصوصا في مجال ضمان الأمن الوثائقي و حماية التوقيع الإلكتروني والحفاظ على سرية البيانات والمعلومات الخاصة بالمرتفقين.

-المعوقات المادية: قلة الموارد المالية يقابلها ارتفاع تكاليف تجهيز البنية التحتية للإدارة الإلكترونية وهو ما يحول دون استمرارية التقدم في مشروع العصرنة ولأن الميزانية العامة للدولة هي مصدر تنفيذ الإنفاق العمومي الواجب ترشيده، حتى نتمكن

¹ عشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منثوري، قسنطينة، 2010، ص24.

² القانون رقم 03-15 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 الموافق 1 فيفري 2015 يتعلق بعصرنة العدالة، ج.ر عدد 6، بتاريخ 10 فبراير 2015، ص4.

³ القانون رقم 04-15 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 الموافق 1 فيفري 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ج.ر عدد 6، بتاريخ 10 فبراير 2015، ص6.

⁴ القانون رقم 05-18 المؤرخ في 24 شعبان 1439 الموافق 10 ماي 2018 يتعلق بالتجارة الإلكترونية، ج.ر عدد 28، بتاريخ 16 ماي 2018، ص4.

⁵ القانون رقم 04-18 مؤرخ في 24 شعبان 1439 الموافق 10 ماي 2018، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية، ج.ر عدد 27، بتاريخ 13 ماي 2018، ص3.

⁶ القانون رقم 07-18 مؤرخ في 25 رمضان 1439 الموافق 10 جوان 2018، يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال المعطيات ذات الطابع الشخصي، ج.ر عدد 34، بتاريخ 10 جوان 2018، ص 11.

من تحقيق النتائج المرجوة وتلبية الحاجيات العامة الضرورية بأقل تكلفة¹، هذا من جانب أما من حيث القدرة المالية للمواطن فإن نجاح رقمنة المرفق العمومي مرتبط بمرتفق إلكتروني يحوز جهاز حاسوب يمكنه من النفاذ إلى شبكة الإنترنت .

المبحث الثاني: أثر الرقمنة على طرفي العلاقة الضريبية

حتمت التغيرات العلمية المتسارعة رقمنة النظام الضريبي الجزائري، ويعدّ ذلك من دواعي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث نجم عن ذلك تحسين الخدمة العمومية المقدمة من طرف الإدارة الضريبية للمكلف بالضريبة وقد ساهم ذلك في مضاعفة كفاءة وفعالية الإدارة الضريبية من خلال ضبط بيانات المكلفين بالضريبة وكذلك العائدات الضريبية في وقت وجهد مختصر مقارنة بما هو عليه الحال سابقا متجاوزة في ذلك اجراءات الإدارة التقليدية²، وعليه أصبح التجديد والتغيير مطلب ضروري وركيزة أساسية أوجها إدخال المعلوماتية لقطاع الضرائب بصفة خاصة، ويعد ذلك منفذ يسمح للدولة من خلال استراتيجياتها بالتغلب على المشاكل والصعوبات الموجودة بالإدارة الضريبية. من خلال هذا المبحث سنتناول بدراسة مدى فعالية الرقمنة على تقديم خدمات أحسن للمكلف بالضريبة من جهة ومن جهة أخرى سنتعرض إلى مدى نجعتها في تحسين التحصيل الضريبي للإدارة الضريبية من خلال عرض ومناقشة أثر الرقمنة المترتبة على طرفي العلاقة الضريبية.

المطلب الأول: أثرها على المكلف بالضريبة

إن جلّ ما هدفت إليه الإصلاحات الواردة على الإدارة الضريبية خصوصا من حيث تماشها ببرامج العصرية وضع المكلف بالضريبة محور الاهتمام وانشغالها بتحسين علاقتها به من خلال تحسين الخدمة المقدمة من طرفها، والاستجابة إلى أكبر قدر من مطالبه، ولعلّ أهم الاجراءات المتخذة لتعزيز الثقة بين المكلف بالضريبة والإدارة الضريبية هو تبسيط الإجراءات الإدارية دون التأثير على فعالية التسيير العمومي، ويظهر

¹تومي سلامي، مشروع عصرية أنظمة الميزانية-نحو ترشيد الانفاق العمومي، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 3، العدد1، جامعة عمارثلجي، الأغواط، 2012، ص152.

²إسماعيل بن محمد بن عبد اهلل نويرة وشيماء بنت محمد بن عبد اهلل العبوبي، أثررقمنة النظام الضريبي على أداء الرقابة الجبائية بالمغرب -دراسة وصفية-مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المجلد 2، العدد 1، جامعة حسيبة بن بوعي، شلف، 2020، ص64.

ذلك في صور عدّة من ضمنها: تقليص عدد الوثائق التي يتضمنها الملف الجبائي سواء في مرحلة إنشائه أو غلقه وقد انعكس ذلك على المكلفين باعتبارهم أشخاص طبيعية وأشخاص معنوية على حدّ السواء، ويسجل على سبيل المثال تقليص الوثائق بمناسبة فتح ملفات جبائية للأشخاص الطبيعية إلى أربعة(4)، بعد أن كان عددها تسعة(9) وثائق تتمثل في: التصريح بالوجود، نسخة مصادق عليها من السجل التجاري أو أي وثيقة تحل محله، عقد الإيجار أو عقد الملكية أو أي وثيقة تحل محله، شهادة الميلاد رقم 12 للمعني. ومن إحدى عشر(11) إلى ستة(6) وثائق بالنسبة للمكلفين من الأشخاص المعنوية وهي كالتالي: التصريح بالوجود، نسخة مصادق عليها من القانون الأساسي، نموذج امضاء المسير، نسخة مصادق عليها من السجل التجاري، عقد الإيجار أو عقد الملكية، شهادة الميلاد رقم 12 للمسير¹.

كما بسطت المديرية العامة للضرائب شروط إنهاء الملف الجبائي وتسليم بعض الوثائق الجبائية وقلصت في آجال دراسة هذه الملفات ومنح رقم التعريف الجبائي(NIF) الذي يدرج في شهادة التقييم الجبائي إلى ثمانية وأربعون(48) ساعة من تاريخ إيداع الطلب، بل إنه تم تخصيص موقع إلكتروني (<https://niflignemfdgi.gov.dz>)، يسمح بالطلب الإلكتروني للرقم الجبائي واتباع خطوات الحصول عليه على نفس الموقع من خلال الرقم المسجل على وصل الإيداع².

تظهر مؤشرات عصرنة القطاع الضريبي أيضا من خلال حسن استقبال المكلف بالضريبة من خلال اعتماد النظام المعلوماتي الذي يعد من الركائز الأساسية لتحديث المديرية العامة للضرائب، وهو ما أكدته رسائل المديرية رقم واحد وثمانون(81) حيث أكدت على ضرورة تنصيب أنظمة تسيير البيانات ونشر موقع أولي رسمي للمديرية في إطار ما أسمته "مشروع النظام المعلوماتي الجبائي" وقد توجهت استراتيجيتها في ذلك إلى رقمنة جميع العمليات الجبائية والتشغيل الآلي لجميع المعطيات المتعلقة بفرض

¹وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/espace>، بتاريخ التصفح 10.2021/29، بتوقيت 19:05.

²رمزي حموش وسامية بوضياف، فعالية عناصر الإدارة الجبائية الالكترونية ودورها في تحسين الخدمات الجبائية-من وجهة نظر موظفي الإدارات الجبائية الجزائرية-مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد المجلد 5، العدد 1، جامعة المسيلة، 2021، ص208.

الضريبة وتحصيلها والرقابة عليها واجراءات منازعتها¹. تبدو مؤشرات نجاعة تحسين الخدمة العمومية للإدارة الضريبية² من خلال تمكين المكلفين بالضريبة من الولوج إلى مصالح الإدارة عبر القنوات غير التقليدية للاتصال أي عن طريق تقديم خدمات رقمية كالتصريح عن بعد والدفع عن بعد على أن يمتد ذلك إلى وضع أدوات رقمية عبر الإنترنت لحساب الضريبة، واعتماد مخطط تحسين استقبال المكلفين بالضريبة بغية تقديم أفضل خدمة عبر اعتماد تدابير تحد من الصعوبات في مجال استقبال المكلفين بالضريبة، وفي هذا الصدد تمّ اطلاق النظام المعلوماتي الجديد للمديرية العامة للضرائب "جبايتك" من أجل تسيير أكثر شفافية والذي يعد خطوة بالغة الأهمية يتم من خلالها تعزيز القاعدة التكنولوجية وترقية خدمات الإدارة الضريبية عن بعد.

يظهر أثر التكنولوجيا الحديثة في عمليات استقبال واعلام المكلفين بالضريبة من خلال الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب الذي أتاح للمكلفين الاطلاع على قوانين المالية والقوانين الجبائية وكذلك كل التنظيمات ذات الطابع الجبائي ورسائل المديرية ومختلف الوثائق التي تحسب لصالح المديرية في تنوير واعلام المكلف وتقديم كل التسهيلات التي تمكنه من الاطلاع والاسترشاد بها كالدلائل والكتيبات والمواثيق الجبائية، فضلا عن النشريات الاخبارية الجبائية وما تقدمه أيضا عبر الموقع من مستجدات في مجال الضرائب.

كما أنه لا يمكن اهمال عنصر السرية الإلكترونية وما يوفره الأمن الإلكتروني للمكلفين بالضريبة وعلى المستوى العالي والأمن لحماية سرية المعلومات الشخصية لهذه الفئة³، إضافة إلى أن التسيير الإلكتروني في المجال الضريبي سيحد لا محالة من الغش

¹ عبد الرحمان راوية، النظام المعلوماتي ركيزة أساسية لعصرنة المديرية العامة للضرائب، نشرة المديرية العامة للضرائب، رقم 81، وزارة المالية، الجزائر، 2015، ص8، تاريخ الاطلاع: 29-11-2021 بتوقيت 13:20، https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/lettres_dgi/LDGI_81.pdf.

² م.زيكار، إطلاق النظام المعلوماتي الجديد للمديرية العامة للضرائب "جبايتك" تسيير أكثر شفافية للضريبة، نشرة المديرية العامة للضرائب، رقم 85، وزارة المالية، الجزائر، 2017، ص6، تاريخ الطلاع: 30-11-2021 بتوقيت 14:32، https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/lettres_dgi/ldgisi2.pdf.

³ أحسن زكي وسمير عماري، واقع وآفاق عصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 3، العدد 1، جامعة 20 أوت سكيكدة، 2020، ص32.

والتهرب الضريبيين ممّا سيكرس ويعزز مبدأ المساواة بين المكلفين في أداء الضريبة عن طريق محاربة كل محاولات الغش والتهرب وبالتالي ضمان حقوق المكلفين .

المطلب الثاني: أثر الرقمنة على الإدارة الضريبية

تتجلى آثار الرقمنة على الإدارة الضريبية أولا في نظامها الهيكلي من خلال مجموعة الاصلاحات التي عرفها القطاع والتي أوجبت اتباع استراتيجية لعصرنة هيكلها، حيث تم إنشاء هيكل حديثة على مستوى المصالح الخارجية للإدارة الضريبية على غرار مديرية كبريات المؤسسات (DGE)¹، مراكز الضرائب (CDI)² والمراكز الجوية للضرائب (CPI)³ بهدف تجميع المفتشيات والقباضات، وذلك حسب طبيعة المكلفين بالضريبة وتيسيرا لمهام الإدارة إذ تتكفل هذه الهياكل بمهام التسيير والرقابة وبالمنازعات الجبائية التابعة

¹ انشأت مديرية كبريات المؤسسات (DGE) بموجب المادة 32 من القانون رقم 01-21 المؤرخ في 7 شوال 1422 الموافق لـ 22 ديسمبر 2001، يتضمن قانون المالية لسنة 2002، ج.ر عدد 79، بتاريخ 23 ديسمبر 2001، والمرسوم التنفيذي رقم 02-303 المؤرخ في 28 سبتمبر 2002، معدل ومتمم بالمرسوم التنفيذي 05-494 المؤرخ في 24 ذي القعدة 1426 الموافق لـ 26 ديسمبر 2005. يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، المعدل والمتمم، ج.ر عدد 84، بتاريخ 29 ديسمبر 2005.

فتحت للجمهور ابتداء من تاريخ 2 جانفي 2006، تقوم على تسيير الملفات الجبائية المتعلقة بالمؤسسات التابعة للقانون الجزائري والخاضعة للضريبة على أرباح الشركات والتي يفوق رقم أعمالها 100 مليون دينار جزائري، الشركات البترولية وكذا الشركات الأجنبية التي ليس لها إقامة مهنية في الجزائر.

² أنشئ مركز الضرائب (CDI) بموجب المادة 31 و32 من القانون رقم 02-11 المرخ في 20 شوال 1423 الموافق لـ 24 ديسمبر 2002، يتضمن قانون المالية لسنة 2003، ج. ر عدد 86، بتاريخ 25 ديسمبر 2002، افتتح مركز الضرائب النموذجي سنة 2009 بالروبية وفي أواخر 2011 وضع حيز العمل سنة مراكز للضرائب في الولايات التالية: مستغانم، معسكر، قالمة، أم البواقي سوق هراس.

³ يقوم بتسيير المكلفين بالضريبة غير التابعين لمديرية كبريات المؤسسات ومركز الضرائب، وهو مصلحة عملية يحل محل الهياكل المتواجدة حاليا (المفتشيات والقباضات) بهدف إلى تقديم خدمة نوعية للمكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزائرية الوحيدة.

- انظر أيضا الرسوم التنفيذية رقم 06-327 المؤرخ في 25 شعبان عام 1427 الموافق 18 سبتمبر سنة 2006 الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، ج. ر. عدد 59 بتاريخ 24 ديسمبر 2006، ص7، معدل ومتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 17-146 مؤرخ في 23 رجب عام 1438 الموافق 20 أبريل سنة 2017 ج. ر عدد 26 بتاريخ 23 أبريل 2017، ص 15 والمرسوم التنفيذي رقم 21-212 المؤرخ في 8 شوال 1442 الموافق 20 مايو 2021، ح.ر عدد 40، بتاريخ 31 مايو 2021، ص11. وأنظر أيضا: قرقوس فتيحة، مديرية كبريات المؤسسات، أطروحة دكتوراه علوم في القانون الخاص، جامعة الجزائر 1، 2017.

للفئات الخاضعة لها بغرض تعميم و تكريس مفهوم "الشباك الوحيد"¹ الذي يرمي إلى توحيد الخدمة المقدمة للمكلفين بالضريبة.

كما انعكس إدراج التكنولوجيا الحديثة على أجهزة الإدارة الضريبية ، ويتضح هذا من خلال التشغيل الآلي لجميع المراحل الإدارية للضريبة ابتداء من استقبال المكلفين بالضريبة إلى غاية عملية التحصيل، زيادة على أثرها السريع في ما يخص تبادل المعلومات الضريبية بين مختلف مصالح الإدارة والحصول على مختلف الجداول الإحصائية في وقت قياسي يسمح على إثرها بتقييم أداء وعمل المصالح، إضافة إلى ما توفره الرقمنة من تكاليف طبع الوثائق الجبائية، ومع ذلك يبقى الأمر مرهون بتكوين الموظفين على استعمال الطرق الحديثة في التسيير واستخدام الأجهزة الالكترونية ومختلف قواعد البيانات اللازمة لعمل الإدارة الضريبية وتهيئة المناخ الملائم لاستيعاب الإدارة الالكترونية من خلال ما تبذله الدولة من جهود في سبيل الاستفادة من التجارب الناجحة عالميا.

وتؤكد المساعي الحديثة للرقمنة من خلال آليات التعاون الدولي المشترك لمختلف الإدارات الضريبية عن طريق عقد مؤتمرات ومنتديات دولية تهدف إلى وضع أسس رقمية لإدارة ضريبية في ظل التحولات التكنولوجية، بغية تعزيز قدراتها في إطار مبادرة "الحزام والطريق" أو ما يسمى "BRITACOM" حيث انعقد المنتدى الثاني في فترة 7 إلى 9 سبتمبر 2021 حول هذا الموضوع شاركت فيه 61 دولة ممثلين مهيئات وطنية تابعة لوزارة المالية وقد مثلت الجزائر المديرية العامة للضرائب، نوقشت على إثرها عدة محاور منها: رقمنة الإدارة الضريبية، تعزيز قدرة الإدارة الضريبية، الإسراع في حل المنازعات الضريبة و احترام سيادة القانون والحماية القانونية، وقد اختتمت أشغال المنتدى بضرورة اعتماد تكنولوجيا متطورة جديدة ومتقدمة لتعزيز عصنة الإدارة الجبائية ورسم مسار تنمية مستقبلية. في هذا الإطار أكدت المديرية العامة للضرائب أن ذلك يعتبر خطوة جادة ومهمة تحدو بها الجزائر حدو الدول التي نجحت في مجال الرقمنة واعتبرت أن اعتماد تطبيق النظام المعلوماتي سيجعل من الإجراءات الضريبية

¹ سعدي بن شهرة وقمان عمر، عصنة المنظومة الجبائية الجزائرية كسبيل لتفعيل النظام الجبائي وتطويره، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 4، العدد3، المركز الجامعي لميلة، 2020، ص263.

أوتوماتيكية من خلال تقديم مختلف الخدمات لفائدة المكلفين بالضريبة كالاطلاع على الحساب الضريبي والترقيم الجبائي والتصريح والدفع عبر الإنترنت.
خاتمة:

يمكن القول إذن أن رقمنة المرافق العمومية وإدارتها الكترونيا بديل جديد يعيد النظر في طبيعة العلاقة بين المرفق والمرتفقين ، ابتداء من التغير الحاصل في مفاهيم الإدارة ،وتقديم الخدمات العمومية كنتيجة لمتطلبات العصرنة والتحول الطارئ على ما تقدمه هذه المؤسسات العمومية وهو في واقع الأمر شديد الارتكاز على التقنيات الحديثة من إنترنت وتكنولوجية المعلومات والبرمجيات سواء كانت على مستوى نفس الإدارة "intranet" أو بين إدارتين أو أكثر "extranet" بغية الزيادة في نسبة رضا المرتفقين، ثم التوصل إلى تلبية حاجياتهم ورغباتهم. لقد وجب إذن استغلال التطور التكنولوجي في تقنيات الإعلام والاتصال والبرمجيات في تحسين العلاقة بين المكلف بالضريبة والإدارة الضريبية من خلال الحد من العراقيل الإدارية وتمكين المكلفين من الوصول إلى المعلومة الضريبة في وقت معقول ومناسب ولا يتسنى ذلك إلا بتعديلات مستمرة على النظام الضريبي الجزائري ومواكبة للتطور الرقمي العالمي بإنشاء بنية قاعدية تتشكل من شبكة بيانات واتصالات حديثة وذلك لتوفير الوسائل الإلكترونية الواجبة للاستفادة من الخدمات الإلكترونية المقدمة من الإدارة الضريبة. وعليه يمكن القول إن إعادة هيكلة العمليات والإجراءات والأنشطة في النظام الضريبي سيتمكن من سد الفجوة الرقمية التي أصبحت مطلبا عالميا، حيث يظهر أثر ذلك من خلال عنصرين اثنين، أولهما استفادة المكلفين بالضريبة من الخدمات الإلكترونية في إطار من الشفافية وبطريقة أفضل، ثم تنعكس على الإدارة الضريبة في تقليص كمية الوثائق والملفات وتحسين عملية تبادل المعلومات بين مختلف مصالحها، وتخفيض كمية التكاليف والعمل على جودة الخدمات وصولا إلى تحصيل أكثر وفرة من خلال محاربة الغش والتهرب الضريبيين.

قائمة المصادر والمراجع

- القوانين:

- 1- القانون رقم 01-21، المؤرخ في 7 شوال 1422 الموافق لـ 22 ديسمبر 2001، يتضمن قانون المالية لسنة 2002، جريدة رسمية عدد 79، الصادرة بتاريخ 23 ديسمبر 2001.
- 2- القانون رقم 02-11، المؤرخ في 20 شوال 1423 الموافق لـ 24 ديسمبر 2002، يتضمن قانون المالية لسنة 2003، جريدة رسمية عدد 86، الصادرة بتاريخ 25 ديسمبر 2002.
- 3- القانون رقم 08 - 04، المؤرخ في 15 محرم 1429 الموافق لـ 23 جانفي 2008، المتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية، جريدة رسمية عدد 4، الصادرة بتاريخ 27 جانفي 2008.
- 4- القانون رقم 15-03، المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 الموافق لـ 1 فيفري 2015، يتعلق بعصنة العدالة، جريدة رسمية عدد 6، الصادرة بتاريخ 10 فبراير 2015.
- 5- القانون رقم 15-04، المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 الموافق لـ 1 فيفري 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني، جريدة رسمية عدد 6، الصادرة بتاريخ 10 فبراير 2015.
- 6- القانون رقم 18-04، مؤرخ في 24 شعبان 1439 الموافق لـ 10 ماي 2018، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية، جريدة رسمية عدد 27، الصادرة بتاريخ 13 ماي 2018.
- 7- القانون رقم 18-05، المؤرخ في 24 شعبان 1439 الموافق لـ 10 ماي 2018، يتعلق بالتجارة الإلكترونية، جريدة رسمية عدد 28، الصادرة بتاريخ 16 ماي 2018.
- 8- القانون رقم 18-07، مؤرخ في 25 رمضان 1439 الموافق لـ 10 جوان 2018، يتعلق بحماية الاشخاص الطبيعيين في مجال المعطيات ذات الطابع الشخصي جريدة رسمية عدد 34، الصادرة بتاريخ 10 جوان 2018.
- 9- المرسوم التنفيذي رقم 02-303، المؤرخ في 28 سبتمبر 2002، معدل و متمم بالمرسوم التنفيذي 05-494 المؤرخ في 24 ذي القعدة 1426 الموافق لـ 26 ديسمبر 2005، يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، المعدل والمتمم، جريدة رسمية عدد 84، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2005.
- 10- المرسوم التنفيذي رقم 06-327، المؤرخ في 25 شعبان عام 1427 الموافق 18 سبتمبر 2006 يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، جريدة رسمية عدد 59، الصادرة بتاريخ 24 ديسمبر 2006، معدل و متمم بالمرسوم التنفيذي رقم 17-146، مؤرخ في 23 رجب عام 1438 الموافق 20 أبريل سنة 2017، جريدة رسمية عدد 26، بتاريخ 23 أبريل 2017، ثم المرسوم التنفيذي رقم 21-212، المؤرخ في 8 شوال 1442 الموافق 20 مايو 2021، جريدة رسمية عدد 40، الصادرة بتاريخ 31 مايو 2021.

ثانيا / قائمة المراجع:

أ- الكتب:

1- سليمان محمد الطماوي، مبادئ القانون الإداري، دراسة مقارنة، الكتاب الثاني، نظرية المرفق العام وعمال الإدارة، الطبعة العاشرة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1979.

2- Gilles J. GUGLIELMI, une introduction au droit du service public, Collection « Exhumation d'épuisés », l'université Panthéon-Assas, 1994.

ب- الرسائل الجامعية:

1- قرقوس فتيحة، مديرية كبريات المؤسسات، أطروحة دكتوراه علوم في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2017.

2- عشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.

ج- المقالات في المجلات:

1- أحسن زكي وسمير عماري، "واقع وأفاق عصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر"، مجلة إريصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة 20 أوت سكيكدة، الجزائر، المجلد 3، العدد 1، 2020، ص 3621-.

2- إسماعيل بن محمد بن عبد الله نويرة وشيماء بنت محمد بن عبد الله العيوي، "أترقمنة النظام الضريبي على أداء الرقابة الجبائية بالمغرب -دراسة وصفية-" مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، المجلد 2، العدد 1، 2020، ص 63-90.

3- بوراس لطيفة، "الرقمنة في الجامعة بين التغيير الجذري والتكيف الحتمي"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والاقتصادية، جامعة الجزائر 1، المجلد 57، العدد الخاص، 2020، ص 113-129.

4- بن منصور عبد الكريم، "نظرة مفاهيمية للمرفق العام في الجزائر"، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، العدد 9، 2016، ص 169-203
5- بن عياش آسية وأوكيل محمد أمين، "رقمنة المرفق العام كآلية لترشيد الخدمة العمومية في الجزائر"، مجلة المعالم للدراسات القانونية والسياسية، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، المجلد 4، العدد 2، 2020، ص 260-282.

6- بن شهرة سعدي وقمان عمر، "عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية كسبيل لتفعيل النظام الجبائي وتطويره"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، الجزائر، المجلد 4، العدد 3، 2020، ص 257-273.

7- بشاري سلمى، "تطوير الرقمنة في الجزائر كآلية لمرحلة ما بعد جائحة كورونا (كوفيد 19)"، Les Cahiers du Cread، مركز بحوث الاقتصاد التطبيقي للتنمية، الجزائر، المجلد 36، العدد 3، 2020، ص 545-580.

8-حموش رمزي وسامية بوضياف، "فعالية عناصر الإدارة الجبائية الالكترونية ودورها في تحسين الخدمات الجبائية- من وجهة نظر موظفي الإدارات الجبائية الجزائرية-"، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، جامعة المسيلة، المجلد 5، العدد1، 2021، ص 201-220.

9-طالة لامية، "الإدارة الإلكترونية ودورها في تحقيق التنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2، الجزائر، المجلد 09، العدد 02، 2020، ص 180-201.

10-يتوجي سامية، "أطررقمنة الإدارة العمومية في مشروع الجزائر الإلكترونية" 2013، مجلة معارف قسم العلوم القانونية، جامعة البويرة، الجزائر، المجلد 10، العدد 18، 2015، ص 200-230.

11-معاوي عتيقة، "تطور مفهوم المرفق العمومي في ظل تحول دور الدولة"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون، تيارت، المجلد 6، العدد 1، 2020، ص 61-78.

12-صادقي فوزية، "واقع رقمنة الجماعات المحلية الجزائرية وتحديات تحسين الخدمة العمومية في ظل الثورة التكنولوجية وتأثيرات التحول الرقمي العالمي"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، المجلد7، العدد3، 2020، ص 16-26.

13-عيدوني كافية وين حجوبة حميد، "الإدارة الالكترونية في العالم العربي وسبل تطبيقها -واقع وأفاق"-مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، العدد 2، 2017، ص218-236.

14-عزوز سعيدة ونسيمة مقبل، عصرنة المرافق العمومية في الجزائر-الإدارة الإلكترونية في البلدية نموذجاً-المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، المجلد08، العدد1، 2018، ص 135-160.

15-تومي سلامي، "مشروع عصرنة أنظمة الميزانية-نحو ترشيد الانفاق العمومي"، مجلة دراسات، جامعة عمارثلجي، الأغواط، العدد الاقتصادي1، المجلد3، 2012، ص 145-168.

د-المقالات في المنتقيات والندوات:

1-مراد لين، "أثر الإدارة الالكترونية على مبادئ سير المرفق العام" ، المؤتمر العلمي الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الالكتروني واقع – تحديات – آفاق، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، أيام 26 – 27 نوفمبر 2018.

2-رياض يركات، "مكانة التعليم الالكتروني في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي"، الملتقى الدولي الافتراضي حول الرقمنة، كية الحقوق والعلوم السياسية بودواو، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، بتاريخ 21 و22 فبراير 2021.

ه-المقالات على مواقع الانترنت:

1-وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، تاريخ التصفح 2021-10-29، بتوقيت 19:05

<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/espace>

المواكبة الرقمية للمرافق العمومية تجسد مبدأ القابلية للتطور والتغير
-الإدارة الضريبية الرقمية والمكلف بالضريبة نموذجا

2- راوية عبد الرحمان، "النظام المعلوماتي ركيزة أساسية لعصرنة المديرية العامة للضرائب". نشرة المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، رقم 81، 2015، تاريخ الاطلاع: 29-11-2021

بتوقيت 13:20، https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/lettres_dgi/LDGI_81.pdf.

3-م.زيكارا، "إطلاق النظام المعلوماتي الجديد للمديرية العامة للضرائب "جبايتك"تسيير أكثر شفافية للضريبة"، نشرة المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، رقم 85، 2017، تاريخ الاطلاع: 30-11-

2021 بتوقيت 14:32، https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/lettres_dgi/Ldgsi2.pdf.